خفض توقعاته للإنتاج العام المقبل بواقع 400 ألف برميل يومياً

مورجان ستانلي: برنت يعود إلى 60 دولاراً منتصف 2020 رغم تخفيضات أوبك

قال مورجان ستانلي إن خطة أوبك وحلفائها لخفض إنتاج الخام لنهاية الربع الأول من العام المقبل ستدعم السوق على المدى القصير فحسب وإن من المرجح أن يعود سعر خام برنت إلى 60 دولارا للبرميل بحلول منتصف 2020.

وخفض البنك توقعاته لإنتاج أوبك في العام المقبل بواقع 400 ألف برميل يوميا إلى 29.2 مليون برميل يوميا بعد اتفاق منتجي النفط بقيادة السعودية وروسيا على خفض الإنتاج في الربع الأول من 2020 لكنهم امتنعوا عن تبني أي تعهد لما بعد مارس.

وقال البنك في مذكرة "التخفيضات الإضافية الأخيرة إيجابية بكل وضوح على المدى القصير، لكن الحاجة إليها تؤكد على ضعف العوامل الأساسية".

ورغم التخفيضات، يتوقع البنك نمو الإمدادات من خارج أوبك إلى حوالي 1.8 مليون برميل يوميا العام المقبل مع معدل نمو شهري لإنتاج الولايات المتحدة يبلغ 50 ألف برميل يوميا، وهو ما سيكون أبطأ منه في 2018 و2019.

وتوقع مورجان ستانلي فائضا متواضعا في العام المقبل رغم تكهنات بتسارع الطلب بدعم من تطبيق قواعد المنظمة البحرية الدولية في 2020 والتي تلزم شركات الشحن بخفض نسبة الكبريت في وقود السفن بداية من يناير.

وبحلول الساعة 0558 بتوقيت جرينتش، نزل برنت 0.3 بالمئة إلى 64.18 دولار للبرميل، بينما فقد خام غرب تكساس الوسيط 0.5 بالمئة ليسجل 58.91 دولار للبرميل.

وتوقع مورجان ستانلي أن يسجل برنت 62.50 دولار للبرميل في الربع الأول من 2020 لكنه قلص التوقعات إلى 60 دولارا لبقية العام.

وتوقع أن يستقر غرب تكساس الوسيط عند 57.5 دولار للبرميل في الربع الأول ثم يزيد إلى 55 دولارا في بقية العام المقبل.

من خلال برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي العام المقبل

العسعس: الأردن يهدف لتخفيض خدمة الدين العام البالغ 42 مليار دولار

محمد العسعس

قال وزير المالية الأردني محمد العسعس إن الأردن يهدف من خلال برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي العام المقبل إلى تخفيض خدمة الدين العام البالغ 42 مليار دولار، والذي ازداد في السنوات العشر الأخيرة نتيجة تأثر الاقتصاد بالصراعات الإقليمية.

وقال الوزير محمد العسعس إن المحادثات مع صندوق النقد بشأن برنامج جديد يحل محل تسهيل الصندوق الممدد الذي ينتهي في مارس آذار سيركز على جهود تحفيز النمو البطيء الذي حوم حول اثنين بالمئة في السنوات العشر الأخيرة.

وقال الوزير للنواب خلال كلمة بالبرلمان قبل إقرار مسودة ميزانية العام المقبل البالغة 9.8 مليار دينار (14 مليار دولار) "نهدف للوصول لتفاهمات مع صندوق النقد تضمن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي".

وأضاف "فوائد الدين العام تشكل نسبة كبيرة من نفقاتنا الجارية والتي يشكل استمرار نموها بوتيرة متسارعة تهديدا حقيقيا لاستدامة المالية العامة".

وقال الوزير إن من المتوقع أن يرتفع النمو إلى 2.2 بالمئة مقارنة بالاثنين بالمئة المتوقعة هذا العام وفقا لتقديرات الصندوق.

وبحسب صندوق النقد، تضرر النمو الاقتصادي بالأردن في السنوات القليلة الماضية بفعل ارتفاع معدل البطالة وتأثيرات الصراع الإقليمي على ثقة المستثمرين.

وقال العسعس إن عوامل إقليمية هي المسؤولة عن ارتفاع الدين العام الذي قفز بواقع الثلث تقريبا في عشر سنوات إلى 30.1 مليار دينار (42.4 مليار دولار) في 2019 بما يساوي 97 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال العسعس إن الصفقة الجديدة مع صندوق النقد ستساعد البلد الذي يعاني نقص سيولة في "الحصول على المنح والقروض الميسرة بهدف تخفيض خدمة الدين العام، وتمكين الحكومة من زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني".

كان صندوق النقد قال في نوفمبر تشرين الثاني في ختام مهمة لإتمام المراجعة النهائية لبرنامج الصندوق إن الدين العام مازال "مرتفعا للغاية" وإن "المساعدة الدولية" ستكون ضرورية لإتاحة "نمو متواصل يدعم الإصلاحات".

ويرجع تزايد الدين، بشكل جزئي على الأقل، إلى تبني الحكومات المتعاقبة سياسة مالية توسعية اتسمت بضخ الوظائف في القطاع العام المترهل. ورفعت الحكومات السابقة الإنفاق الاجتماعي وأجور العاملين بالقطاع العام في مسعى لحماية الاستقرار عقب احتجاجات "الربيع العربي" بالمنطقة في 2011.

وقال العسعس إن الأردن ملتزم بخفض الحجز المالي المزمن الذي من المتوقع أن يبلغ 1.247 مليار دينار العام المقبل، أو 2.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع تقديرات عند 3.1 بالمئة هذا العام. وأضاف أن جهودا لضبط الإنفاق العام بجانب حزمة تحفيز للقطاع الخاص ستدعم الإيرادات التي تضررت جراء تباطؤ الاقتصاد وتفشي التهرب الضريبي.

اقتصادية دبي تحذّر من فرض رسوم على البطاقات الائتمانية

حذرت اقتصادية دبي، المنشآت التجارية من فرض أي رسوم على المستهلكين عند استخدامهم البطاقات الائتمانية أثناء عملية الدفع، مؤكدة أن فرض أي رسوم إضافية إلى المبلغ المستحق عند الشراء بسبب استخدام البطاقة الائتمانية، يعد ممارسة غير قانونية، تستوجب إعادة المبلغ المضاف إلى المستهلك.

وقال مدير إدارة حماية المستهلك في قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك، باقتصادية دبي، أحمد الزعابي، إن اقتصادية دبي تشدد على المتاجر والمحال في الإمارة بعدم فرض أي رسوم إضافية، بسبب استخدام المستهلكين البطاقة الائتمانية.

وأضاف الزعابي لـ«الإمارات اليوم» أن اقتصادية دبي أعادت مبلغاً نقدياً إلى مستهلك كان شكا ضد منشأة تجارية فرضت رسوماً إضافية على مشترياته، بسبب استخدامه بطاقة الائتمان خلال عملية الدفع.

وأوضح أن قسم شكاوى المستهلكين في اقتصادية دبي تلقى شكوى من مستهلك أفاد فيها بأنه اشترى مجموعة من المنتجات الإلكترونية من إحدى المنشآت التجارية، مستفيداً من خصومات فعاليات «الجمعة البيضاء» التي شهدتها الدولة أخيراً، لافتاً إلى أنه عند دفع قيمة المنتجات والمشتريات من خلال بطاقة الائتمان، فوجئ بأن مسؤول البيع يفرض عليه رسوماً إضافية، نظراً لرغبة الشاكي في تسديد الفاتورة بالبطاقة الائتمانية.

أحمد الزعابي

وتابع الزعابي أن المستهلك حاول إقناع المسؤول بعدم إضافة تلك الرسوم إلى الفاتورة، لكن دون جدوى، مشيراً إلى أنه في النهاية اضطر إلى الاحتكام إلى اقتصادية دبي عبر تقديم شكوى لإدارة حماية المستهلك للنظر في الشكوى، وحتى يتسنى له شراء المنتجات دون فرض رسوم. وذكر الزعابي أن موظف قسم شكاوى المستهلكين راجع تفاصيل الفاتورة المرفقة في الشكوى، حيث تبين وجود رسوم للدفع بالبطاقة الائتمانية، لافتاً إلى أنه حسب التعليمات المنظمة لعملية مزاولة الأعمال تم التواصل مع مدير المحل وإبلاغه بضرورة الالتزام بالتعليمات وعدم فرض أي رسوم إضافية، لاسيما رسوم دفع بالبطاقة الائتمانية. وأفاد بأنه تم أيضاً الطلب من مسؤول المحل خصم تلك الرسوم من القيمة الإجمالية وإعادتها إلى المستهلك، مشيراً إلى أنه جرى إبلاغ المستهلك بقرار اقتصادية دبي لمتابعة إجراءات الدفع والحصول على المنتجات المطلوبة.

وأكد الزعابي أنه لا يجب على المنشآت التجارية فرض أي رسوم على المستهلكين عند استخدامهم البطاقات الائتمانية أثناء عملية الدفع والشراء، مشدداً على أن فرض أي رسوم إضافية إلى مبلغ الشراء بسبب استخدام البطاقة الائتمانية هو ممارسة غير قانونية. كما أكد الزعابي أهمية التزام التجار بالقوانين والتعليمات المنظمة لعملية مزاولة الأعمال. ودعا مدير إدارة حماية المستهلك في قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك، باقتصادية دبي، أحمد الزعابي، المنشآت التجارية إلى الالتزام دائماً بالقوانين والاشتراطات والتعليمات المنظمة لعملية مزاولة الأعمال، والتي من شأنها تنظيم العلاقة بين التاجر والمستهلك، مشيراً إلى أن المستهلكين يمكنهم التواصل مع اقتصادية دبي عبر وسائل التواصل المختلفة للاستفسار أو تقديم الشكاوى في حالة تعرّضهم لأي مشكلات.

سويسرا تخطط لاقتراض 2.5 مليار دولار في 2020

تخطط الإدارة المالية الاتحادية السويسرية لإصدار سندات قروض بـ2.5 مليار فرنك «أكثر قليلا من هذا المبلغ بالدولار» العام المقبل، مقابل نحو ملياري فرنك من سندات القروض اقترضتها بلاد المصارف في 2019.

وستنخفض القروض المستحقة على الدولة بمقدار 2.1 مليار فرنك، بعد السداد، وترجع هذه الحاجة إلى التمويل أساسا إلى استحقاق سداد قرض بقيمة 4.6 مليار فرنك، حسبما أعلن المصرف الوطني السويسري «المصرف المركزي» المسؤول عن إصدار القروض، وفي 2019، كان على سويسرا أن تسدد قرضا بـ5.8 مليار فرنك.

وسيتم الاكتتاب في هذا القرض في ثاني أربعاء من كل شهر، باستثناء شهر (أغسطس)، حيث لا تتم جدولة أي عطاءات.

ووضع المصرف السويسري في حساباته أيضا برمجة اكتتابات اختيارية في (أكتوبر) و (ديسمبر) 2020.

وأفاد البيان أنه «سيتم تقديم البرنامج المتعلق بالاكتتابات الاختيارية في الوقت المناسب، وسيتم نشر مزيد من المعلومات عن هذه المسألة».

وأشارت الإدارة المالية الاتحادية في البيان إلى أنها أخذت في حسبانها لدى تحديد حساباتها في هذا الاكتتاب الفائض المتوقع في ميزانية الاتحاد والارتفاع في تكاليف صندوق تعويضات التأمين ضد البطالة.

وأضاف البيان أن «صندوق التأمين ضد البطالة قام بتسوية ديونه بالكامل للحكومة الاتحادية هذا العام»، منوها بأنه سيبني احتياطياته في وقت مبكر من عام 2020، وسيسمح ذلك الوضع الجديد للاتحاد بالحد من احتياجاته التمويلية.

ويتوقع المصرف المركزي السويسري أن تبقى استحقاقات الديون قصيرة الأجل غير المسددة عند ستة مليارات فرنك بسبب الحجم الكبير للسيولة.

تدفقات الدولار إلى مصر تسجل أرقاماً ضخمة في 4 سنوات

طارق عامر

قال محافظ البنك المركزي المصري، طارق عامر، إن إجمالي التدفقات النقدية على مصر خلال السنوات الأربع الماضية سجلت مستويات قياسية بنحو 200 مليار دولار.

وأوضح في تصريحات على هامش مؤتمر اتحاد المصارف، أن الأحداث السياسية في السنوات الأولى من العقد الحالي انعكست على مؤشرات الاقتصاد، وحدث اضطراب كبير في النقد الأجنبي والبطالة وعجز الموازنة العامة.

وأشار محافظ البنك المركزي المصري إلى أنه يجب أن تكون السياسة النقدية مرنة حتى تتمكن من تحمل تقلب الصدمات، لافتاً إلى أن تحرير سعر الصرف فاجأ الجميع وكان مهماً حتى يتم استعادة أمن الدولة المالي والحفاظ على مستوى الاحتياطيات الأجنبية.

وأضاف أن مصر ألغت جميع القيود على حركة رؤوس الأموال إلى الخارج، لافتاً إلى أن الالتفاف السياسي حول الرئيس عبدالفتاح السيسي ودعمه كان العامل الرئيسي لاجتياز الأزمة المالية والاقتصادية. وأوضح أن المجتمع المصري الآن أيقن تماماً أن تلك الإجراءات كانت ضرورية.

وأوضح أنه من الصعب تنفيذ خطوات الإصلاح دون تنفيذ عدد من المشروعات الكبرى مثل شبكة الكهرباء التي تكلفت ما يقرب من 15 مليار دولار، وإقامة شبكة طرق قوية وضخمة مع التوسع في اكتشافات الغاز. وذكر محافظ «المركزي المصري» أن التطور في البنية التحتية هو أساس تحقيق التنمية الاقتصادية.

وأوضح عامر أن الحكومة المصرية تعكف على إطلاق مشروع كبير لتحقيق النهضة الصناعية في مصر وحل مشكلات الصناع التي لديهم مشكلات مع القطاع المصرفي، لافتاً إلى أن البنك المركزي يطلب الحكومة المصرية البحث عن حوافز ضريبية لتشجيع الصناع.

ومؤخراً، أعلن البنك المركزي المصري عن إطلاق 3 مبادرات لدعم القطاع الصناعي وقطاع الإسكان ولتعزيز الاستثمارات. تمثلت المبادرة الأولى في إتاحة تمويل بقيمة 100 مليار جنيه بسعر فائدة متناقصة 10% للمصانع الكبيرة والمتوسطة، مع منح الأولوية للصناعات التي تأمل الدولة في تواجدها لسد فجوة الاستيراد. ستقوم البنوك المملوكة للدولة والبنوك المشتركة التي لدى الدولة بتنفيذ هذه المبادرة.

وسيتم تعويض هذه البنوك عن سعر الفائدة المنخفض لهذه القروض من قبل كل من البنك المركزي ووزارة المالية.

أما المبادرة الثانية فتتعلق بإسقاط فوائد متراكمة بنحو 31 مليار جنيه عن 5148 مصنعا متعثرا وإزالة هذه المصانع أيضاً من القائمة السلبية للبنك المركزي حال سداد 50% من أصل الدين. فيما تشير البيانات والأرقام الصادرة عن البنك المركزي المصري إلى أن إجمالي حجم الديون الأساسية لهذه المصانع المتعثرة تبلغ حوالي 6 مليارات جنيه.

فيما تتعلق المبادرة الثالثة بتمويل مشتري الوحدات السكنية متوسطي الدخل بفائدة 10%، بأقساط حتى 20 عاما وبسعر فائدة 10% بقيمة إجمالية تبلغ نحو 50 مليار جنيه.

«نيكي» يصعد بفضل بيانات أميركية قوية لكن مخاوف الصين تكبحها

ارتفعت الأسهم اليابانية أمس الاثنين عقب بيانات أمريكية قوية لكن المخاوف حيال الاقتصاد الصيني واقتراب موعد فرض رسوم أمريكية جديدة على البضائع الصينية حدا من المكاسب.

وأغلق المؤشر نيكي القياسي مرتفعا 0.3 بالمئة عند 23430.70 نقطة، محققا مكاسب للجلسة الثالثة على التوالي.

كانت بيانات أظهرت أن الاقتصاد الأمريكي خلق أكبر عدد من الوظائف الجديدة في عشرة أشهر وأن معدل البطالة نزل إلى أقل مستوى في نحو نصف قرن.

لكن المستثمرين بدوا حذرين بعد أن انخفضت صادرات الصين للشهر الرابع علي التوالي في نوفمبر جراء تأثير الرسوم الجمركية المفروضة عليها بالفعل.

ويتحول الاهتمام صوب الخامس عشر من ديسمبر ، حيث من المقرر فرض مزيد من الرسوم الأمريكية على السلع الصينية إذا لم يتوصل الطرفان لحل وسط. وزاد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.51 بالمئة إلى 1722.07 نقطة.

تراجعت للشهر الرابع

الصادرات الصينية تدفع ثمن الحرب التجارية مع الولايات المتحدة

لا تزال الصادرات الصينية تدفع ثمن الحرب التجارية المستمرة مع الولايات المتحدة، مسجلة تراجعا للشهر الرابع على التوالي، فيما لا يبدو أن هناك حلا في الأفق.

وسجل الفائض الصيني مقابل الولايات المتحدة في (نوفمبر) تراجعا ملحوظا (6.9– في المائة) فانتقل خلال شهر من 26.42 مليار دولار إلى 24.61 مليار دولار.

ويتوقع أن تصب هذه المعلومات في مصلحة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الذي أطلق عام 2018 الحرب التجارية عبر الرسوم الجمركية، خصوصا بهدف إعادة التوازن التجاري الثنائي.

وانخفضت مبيعات الصين إلى الخارج 1.1 في المائة الشهر الماضي على مدى عام، بعد تسجيلها تراجعا 0.9 في المائة في (أكتوبر)، في إطار تراجع الطلب العالمي.

وشكل الأمر مفاجأة، إذ إن الخبراء الذين استطلعت وكالة «بلومبيرج» آراءهم توقعوا ارتفاع نسبة الصادرات (0.8+ في المائة).

وسجلت الواردات الصينية ارتفاعا (0.3+ في المائة) بعد ستة أشهر من التراجع، وكان محللون قد توقعوا حصول العكس عبر انخفاض 1.4 في المائة.

ونقلت «بلومبيرج» عن تجو هاو الخبير الاقتصادي في مصرف «كومرزبنك» في سنغافورة قوله إن «هذه الأرقام مفاجئة بعض الشيء.. الوضع يمكن أن يسجل مزيدا من التحسن على مستوى الواردات في (ديسمبر)، بسبب قاعدة مقارنة مواتية، مقارنة بالعام الماضي، لكن بشكل عام، ليس هناك تحسن كبير في الأفق».

ونشرت هذه الإحصاءات في وقت لا تزال أول قوتين اقتصاديتين في العالم تتفاوضان في محاولة للتوصل إلى اتفاق أولي لإنهاء الحرب التجارية.

وتتجسد هذه الحرب في تبادل فرض رسوم جمركية تشمل بضائع بقيمة مئات مليارات الدولارات سنويا، وتظهر آثارها بقوة على الاقتصاد العالمي وثقة المستثمرين.

ورغم التوترات الدبلوماسية أخيرا بشأن هونج كونج وشينج يانج، صرح جاو فينج المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية الخميس أن «فريقي المفاوضات لا يزالان على تواصل وثيق».

من جهته، أكد لاري كادلو، المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي أن اتفاقا تجاريا مع بكين «لا يزال وشيكا».

لكن إدارة ترمب ما زالت تهدد بأن تفرض في 15 (ديسمبر) رسوما جمركية إضافية 15 في المائة على منتجات صينية كانت حتى الآن محيدة وتمثل نحو 160 مليار دولار من الواردات السنوية، ومن بين البضائع المستهدفة الهواتف المحمولة والملابس الرياضية.

وإذا دخلت هذه الرسوم حيز التنفيذ، فإن كل الواردات من الصين ستصبح خاضعة لرسوم إضافية، أما الأمر الذي شكل مصدر سرور لترمب فهو ارتفاع الواردات الصينية من الولايات المتحدة في الشهر الماضي للمرة الأولى منذ (أغسطس) 2018 فيما واصلت الصادرات الصينية إلى الأراضي الأمريكية تدهورها للشهر الـ12 على التوالي (23– في المائة على مدى عام).

واعتبرت سيلفيا شينج المحللة في مجموعة «جاي بي مورجان» في هونج كونج في مذكرة أنه «إذا تم توقيع اتفاق أولي وإذا لم يحصل تصعيد إضافي في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، يفترض أن ينخفض تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية الإضافية على الصادرات الصينية في 2020».

وفي هذا السياق المتقلب، سيعقد مئات القادة السياسيين والخبراء الاقتصاديين وحكام المصارف المركزية في الأيام المقبلة في بكين اجتماعا سنويا كبيرا يفترض أن يحدد 2020 الأهداف المتعلقة بالنمو، وكذلك بالسياسة المالية والضريبية.

وتوقع مستشار للبنك المركزي في الصين أن يقل النمو المحتمل عن 6 في المائة في الأعوام الخمسة المقبلة.

صناعيو ألمانيا يطالبون بإلغاء ضريبة «المتجددة»

طلبت غرفة التجارة والصناعة الألمانية من الحكومة تخفيضا واضحا لتكاليف استهلاك الكهرباء، وذلك قبل انعقاد لجنة الوساطة بشأن حزمة المناخ.

وبحسب «الألمانية»، ذكرت صحيفة «بيلد أم زونتاج» الألمانية الأسبوعية ، أن الغرفة تطالب بإلغاء ضريبة توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة.

ونقلت الصحيفة عن قرار مجلس إدارة الغرفة أنه من المقرر الحد من العبء الناتج عن الضريبة بقيمة سبعة مليارات يورو حتى 2023 في إطار خطوة أولى.

وجاء في تقرير الصحيفة استنادا إلى قرار الغرفة أنه «يجب أن يعقب ذلك اتخاذ خطوات أخرى من أجل إصلاح نظام الضرائب والرسوم.. ولتحقيق ذلك توصي غرفة التجارة والصناعة الألمانية بوضع جدول زمني ملزم كإجراء أولي من أجل الإلغاء التام لضريبة توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة حتى 2030».

وتخطط الحكومة الاتحادية في إطار حزمة المناخ الخاصة بها لتخفيف العبء في سعر استهلاك الكهرباء.

ومن المقرر بالنسبة للحكومة بدءا من 2021 خفض ضريبة توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة بقيمة 0.25 سنت لكل كيلو واط في الساعة في إطار خطوة أولى، ثم مواصلة خفضها بعد ذلك.

وانتقدت الغرفة ذلك وأوضحت أنه من منظور الأوساط الاقتصادية في ألمانيا يعد معدل الخفض المخطط له بالنسبة لتكاليف استهلاك الطاقة محدودا للغاية.

وتبدأ مشاورات بهذا الشأن بين لجنة الوساطة المكونة من البرلمان الألماني «بوندستاج» ومجلس الولايات «بوندسرات».

وأوقفت الغرف المحلية في الولايات بشكل مؤقت قوانين الضرائب المنصوص عليها في حزمة المناخ، ويتعلق الأمر بالنسبة لكثير من الولايات في المقام الأول بأمور تمويلية.

ومن المقرر داخل لجنة الوساطة التوصل لتسوية حاليا إن أمكن قبل العطلة، ويطالب حزب الخضر بإدخال تحسينات على محتوى الحزمة.

وكشف استطلاع نشرت نتائجه ، أن أغلب المواطنين في ألمانيا مستعدون للحد من استخدام الأضواء خلال عطلة الأعياد من أجل حماية المناخ.

وذكر 57 في المائة ممن شملهم الاستطلاع، الذي أجراه معهد «يوجوف» لقياس مؤشرات الرأي بتكليف من وكالة الأنباء الألمانية، أنهم يرغبون في الحد من الزينة المخصصة للأعياد، التي تتكون من سلاسل ونجوم ضوئية، أو الاستغناء عنها تماما في المستقبل لهذا الغرض.

وبحسب الاستطلاع، أوضح 11 في المائة من المشاركين أنهم يعتزمون الاستغناء تماما عن أضواء الأعياد هذا العام من أجل حماية المناخ، وأعرب 10 في المائة عن استعدادهم للاستغناء عنها تماما في المستقبل.

وذكر 12 في المائة من المشاركين في الاستطلاع أنه يمكنهم تصور الحد من الاستخدام هذا العام، فيما أوضح 23 في المائة أنه يمكن أن يكون ذلك أمرا مطروحا بالنسبة لهم في المستقبل. في المقابل، ذكر 35 في المائة ممن شملهم الاستطلاع أنهم لا يمكنهم تصور الاستغناء تماما عن إضاءة الأعياد لأجل حماية المناخ.